الولايات المتحدة الأمريكية: القوّة الإنتاجية

المقدّمة

لقد تخطّت الولايات المتحدة الأمريكية طور الاقتصاد الصّناعي لتحتل صدارة بلدان الشمال ذات الاقتصاد ما بعد صناعي الذي يحظي فيه قطاع الخدمات بمكانة متميّزة باعتباره ينشّط قطاعي الصّناعة والفلاحة الأمريكيين ويلبّي الحاجات المتنامية لمجتمع واقتصاد أمريكيّين لهما طاقة استهلاك عالية للبضائع والخدمات.

I- اقتصاد يقوم على قطاع خدمي قوي

أفضى التطوّر الاقتصادي الذي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبوّإ قطاع الخدمات مكانة محوريّة في الاقتصاد والمجتمع الأمريكيين.

1 – مكانة متميّزة للخدمات في التشغيل

تتجلى قوّة قطاع الخدمات بالولايات المتحدة الأمريكية في قدرته الفائقة على بعث المؤسسات وإحداث مواطن الشغل في وقت يشهد فيه التشغيل الصّناعي والفلاحي تراجعا واضحا [1] . فخلال خمسة وثلاثين سنة من 1970 إلى 2005 وفّر هذا القطاع أكثر من 67 مليون موطن شغل أي بمعدل ناهز مليوني موطن شغل سنويا. وكنتيجة لهذا التطوّر تدرّجت نسبة التشغيل في الخدمات بصفة مطّردة من 64 % سنة 1970 ليصبح قرابة أربعة أخماس النشيطين الأمريكيين يعملون في هذا القطاع في سنة 2009 وهي أعلى نسبة تسجّل في بلدان الشمال. وينتظر أن تتواصل هذه النزعة لتبلغ نسبة التشغيل في الخدمات أقصاها ما بين 88 % و90 % في غضون العقدين القادمين.

2 – بنية خدمات عصرية

أفضت التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية إلى بروز صنفين أساسيّين من الخدمات [2] .

فالخدمات الموجهة للأفراد تشغّل أكثر من ثلاثة أرباع نشيطي قطاع الخدمات وتتّسم بتنوّعها الشديد إذ تضمّ الخدمات المنزلية والمطعمية (تشغل 15 % من اليد العاملة) وتجارة التفصيل [3] وخدمات التّرفيه والخدمات الصّحّية والإعلام والتعليم والثقافة وغيرها من الخدمات التي تستحدث يوميا بتأثير الإشهار المكثف لتلبية حاجات مجتمع ذي درجة تحضّر عالية ودخل فردي مرتفع. تنشط الخدمات الموجهة للأفراد في نطاق مؤسسات صغرى وتتسم بنسبة تشغيل عالية لليد العاملة النسائية وبضعف التأهيل وبتدني الأجور بصفة عامة وعدم استقرار اليد العاملة واعتماد صيغة **العمل لبعض الوقت***.

أمّا الخدمات المسداة للمؤسّسات فهي تضمّ خدمات عالية كخدمات التقرير والتسيير والتأطير التقني والمالي والاستشارة والهندسة والنقل الدولي والبحث العلمي وتتركّز هذه الخدمات بالأساس في الأقاليم المحرّكة للاقتصاد الأمريكي بالشمال الشرقي (حواضر الساحل الأطلنطي والبحيرات الكبرى) وبكاليفورنيا وبولايتي تكساس وفلوريدا بالجنوب[4] وتعدّ هذه الخدمات العالية مصدرا رئيسيا للدخل الخارجي وعنصرا من عناصر تفوّق الولايات المتّحدة على منافسيها من بقيّة بلدان الثالوث. كما يشمل هذا الصّنف خدمات أخرى نجمت عن إعادة هيكلة مؤسّسات القطاعات المنتجة التي تخلّت عن بعض الأنشطة لصالح شركات خدمات متخصّصة مثل خدمات النّقل والصّيانة والإشهار والتّصميم والتّنظيف والحراسة والمحاسبة وغيرها من الخدمات التي لا تدخل مباشرة في الإنتاج. تسهم الخدمات المسداة للمؤسّسات في تنشيط الاقتصاد وتضفي قيمة مضافة هامّة على المنتجات الفلاحيّة والصّناعيّة.

وعلاوة عن هذين الصّنفين الأساسيين توجد خدمات مشتركة موجّهة للأفراد والمؤسّسات كالخدمات الإداريّة والنّقل والتأمين وتقوم بدور كبير في مجال التّشغيل.

3 – الخدمات ركيزة أساسية للقوّة الاقتصادية الأمريكية

تتجلى أوّلية قطاع الخدمات في الاقتصاد الأمريكي من خلال حصّته في تكوين النّاتج الدّاخلي الخام [1] إذ أسهم بأكثر من ثلاثة أرباع هذا الناتج سنة 2007 . وقد اتّسم هذا القطاع بتدعّم مكانته في الاقتصاد

وبسرعة نسق نموّه ذلك أنه كان يوفّر منذ ثلاثين سنة ثلثي النّاتج الدّاخلي الخام وهو ما يجسّد ثولثة الاقتصاد الأمريكي بصفة مبكرة.

وفضلا عن تلبية حاجات المجتمع الأمريكي واقتصاده توفّر بعض فروع الخدمات كالسّياحة والخدمات المالية والتأ مين وبراءات الاختراع وخدمات الأ نترنات والنقل الدّ ولي مداخيل هامة من العملة الصّعبة. فالولايات المتحدة الأمريكية تتصدّر بلدان العالم بالنسبة إلى العائدات السّياحية. وتمثل خدمات الإنتاج السينمائي التي توفّ رها استوديوهات هوليوود [5] مصدر جلب متميّ ز للعملة الصّ عبة. فرغم أنّ إ نتاج الولايات المتحدة الأمريكيّة من الأ شرطة السينمائية والتلفزية لا يمثل سوى ربع الإ نتاج العالمي فإنّه يحتل 50 % من الوقت المخصّص للبث.

وقد وضعت شركات خدمية أمريكية عديدة استراتيجية عالمية للتوطّن بالخارج مستفيدة من عولمة الاقتصاد وهي تنتمي إ لى مجالات خدمية متنوّ عة كماك دونالد في مجال المطعمية ووال مارت في تجارة التفصيل وديزناي لاند في مجال الترّ فيه. ونتيجة لذلك تبرز الولايات المتحدة الأ مريكية كأكبر مصدّ ر للخدمات في العالم رغم بروز منافسة قوية من قبل بقية أ قطاب الثّ الوث في هذا المجال، فهي تحقّ ق بمفردها سدس الصّادرات العالمية للخدمات وتستفيد من مبادلات الخدمات [6] التي وفّرت لها مرابيح جملية فاقت ألف مليار دولار خلال الـ 10 سنوات الأخيرة. لذلك تحث الولايات المتحدة الأمريكية على تحرير مبادلات الخدمات في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة.

II - صناعة قويّة قادرة على التجدّد

أفضى التطوّر الصّناعي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكيّة على غرار العديد من البلدان المتقدّمة إلى تراجع نصيب الصّناعة الأمريكية من عدد النشيطين إلى أقل من 20 % في 2009 وإلى تقلص نسبة النشيطين في الصناعة المعمليّة إلى 10.7 % كما تراجعت مساهمة الصّناعة في تكوين النّاتج الداخلي الخام إلى 13.5 %. على أنّ ذلك لم يحدّ من قوّة الصّناعة الأمريكية إذ تبقى الصّناعة المعمليّة محرّكا أساسيّا للاقتصاد الأمريكي فالإنتاج الصناعي الذي تأثّر نسبيّا بالأزمة الماليّة العالميّة لسنة 2009 ينتج 10 أضعاف الثروة التي تنتجها الفلاحة الأمريكية ويُسهم بنسبة 50 % في تنشيط قطاع الخدمات.

1- صناعات تكنولوجيا عالية متفوّقة عالميا

استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من أسبقيتها في تحقيق الثورة الصّناعية الثّالثة [9] لتقيم صناعات رائدة في مجال الصّناعات الجوفضائية والمعلوماتية.

أ- الصّناعة الجوفضائيّة

تجسّم الصّ ناعة الجوفضائية كأ حسن ما يكون القوّ ة الإ نتاجية الصّ ناعية الأ مريكية وتفوّ ق الولايات المتحدة الأمريكية على بقية بلدان العالم، فهي تشغّل أكثر من نصف النشيطين في هذا القطاع في العالم (53 % سنة 2003) وتحقق 57 % من رقم المعاملات العالمي لهذه الصناعة بينما لا يمثل نصيب بلدان الاتحاد الأوروبي مجتمعة إلاّ 30 % [10]. وتجسّد قوّة هذه الصناعة شركات عملاقة ما انفكت قوّتها تتزايد عن طريق عمليات الشراء والإدماج كعملية شراء بوينغ لمنافستها لوكيد مارتان في سنة 1997 والتي أفضت إلى تكوين أ قوى شركة جوفضائية في العالم . تندمج الصّناعة الجوفضائية الأمريكية ضمن المركب العسكري الصناعي ويتّ سم إ نتاجها بتنوع كبير، فإ لى جانب الطّ ائرات المدنيّ ة بأ نواعها وأ حجامها المختلفة (طائرات بوينغ ومروحيات مدنية) تنتج الولايات المتّ حدة العتاد العسكري (طائرات وقذائف صاروخية...) ومعدّ ات غزو الفضاء والأ قمار الصّناعيّة... وتوفّ ر المبيعات العسكرية أ كثر من نصف رقم المعاملات وبصفة عامة فإن المبادلات الخارجية للمصنوعات الجوفضائية تحقق فوائض مالية كبيرة على غرار ما تحققه مبادلات صناعة المعلوماتية.

ب - صناعة المعلوماتية

تتميّز بتنوع إنتاجها وبأهمية نصيبها في تكوين القيمة المضافة الصّناعيّة الذي بلغ 10 % سنة 2005 [8]. تسيطر على هذه الصناعة بعض الشركات العملاقة [11] مثل أي بي أم و ميكروسوفت وهاولت بكار وهي من أ قوى الشركات عبر القطرية من حيث رقم المعاملات. تتركز صناعة المعلوماتية بالأ قطاب التكنولوجية وخاصة بسيليكون فالي [12] بكاليفورنيا وبمنطقة سياتل حيث يوجد مقرّ مؤسسة مايكروسوفت وعلى الطريق

السّيّارة 128 قرب بوسطن.
ولئن تراجع إنتاج الحواسيب الشّخصية والمحمولة بسبب ترحيل هذه الصّناعة وتدويلها للحدّ من المنافسة الخارجية مما يفسّر تراجع التّشغيل في القطاع من 1.9 مليون سنة 1990 إلى 1.3 مليون سنة 2005 (تراجع بـ 27.5 % في ظرف 15 سنة)، فإ ن صناعة الحواسيب الكبيرة ومنظومات الاستغلال والبرمجيات تحتل الصّدارة العالمية وتمكّن الولايات االمتحّ دة من عائدات مالية هامة . ولكن الولايات المتّحد ة تحوّلت إلى مورّ د كبير للمنتجات الإلكترونية المعدّة للاستعمال الجماهيري كالحواسيب المحمولة وآلات الألعاب الإلكترونية ...

2 – ثبات صناعات الجيل الثاني

شهدت صناعات الجيل الثاني التي تضمّ خاصة الصّناعات الكيمياوية وصناعة السّيارات [13] تحوّلات جوهرية مكّنتها من الثبات أمام المنافسة الخارجية.

أ – الصناعات الكيمياوية

هي ثاني الصّناعات المشغّلة لليد العاملة الصّ ناعية بعد صناعات تجهيزات النقل ولكنها تأتي في المرتبة الأ ولى من حيث نصيبها في تكوين القيمة المضافة الصناعيّة (13.1 % سنة 2004). تتميّز الصناعات الكيمياوية بشدة تنوّ عها فهي تجمع بين تكرير النفط (أوّ ل طاقة تكرير في العالم) وصناعة الأ سمدة الكيمياوية (أوّ ل منتج عالمي لمشتقّ ات الفسفاط) والمبيدات والمطاط الاصطناعي ... وتجسّم شركات صناعة الأ دوية الأ مريكية أ حد مظاهر قوّ ة الصناعة الكيميائية إ ذ توجد 5 شركات أ مريكية ضمن قائمة الشركات العشرة الأولى في العالم وهي شركات مهيمنة تسوّق منتجاتها في جلّ بلدان العالم، وتعدّ شركة ديبون دي نمور أ كبر شركة للصناعة الكيمائية في العالم وسابع شركة صناعية أمريكية من حيث رقم المعاملات.

ب – صناعة السّيارات

مثلث صناعة السّيارات إلى حدود السّبعينات من القرن العشرين قاطرة الاقتصاد الصّناعي الأمريكي إذ كانت تستهلك 20 % من الإ نتاج الأ مريكي للفولاذ وكمّ يات كبيرة من البلّ ور والمطاط والنسيج ...كما هيمنت الشركات الأ مريكية لصناعة السيّ ارات "الثلاث الكبار" (جنرال موتورز وفورد وكريسلار) بصفة شبه مطلقة على السوق الدّاخلية. ولكن هذه الصّناعة شهدت أزمة حادة خلال السّبعينات بسبب تقادم طرق الإنتاج وضعف تأهيل اليد العاملة وعدم ملاءمة المنتج لتطوّر حاجيات السّوق الدّاخلية والعالمية. وللخروج من الأزمة تدخّلت الدولة في الثمانينات وفرضت إجراءات حمائية وأغْ لقت المصانع غير المربحة (تمّ غلق 10 مصانع فيما بين 1987 و2000) وقامت شركات السيّارات بتطوير تقنيات الإ نتاج باعتماد الروبوطية والمقاولة الساندة اقتداء باليابانيين... كما سعت في نفس الوقت إلى تنويع إنتاجها بالاستثمار في صناعات التكنولوجيا العالية وإبرام عقود شراكة وتحالف مع شركات السيّارات اليابانية مثل تحالف جنرال موتورز– طويوطا الذي تجسّم في بناء مصنع مشترك بكاليفورنيا وتحالف شركة فورد مع مازدا اليابانية الذي مكّ ن من تصنيع سيارات من نوع فورد باليابان كما سعت الشركات الأ مريكية إ لى الاستثمار بأ سواق أ وروبا الغربية (عملية الإ دماج بين شركتي كرسلار الأمريكية وديملار الألمانية) وبالبلدان الصّاعدة التي يشهد فيها الإقبال على استهلاك السيارات نموّا حثيثا.
مكّ نت هذه الإ جراءات صناعة السيارات الأ مريكية من استعادة أ نفاسها ولكن كان ذلك لبعض الوقت، فقد تأثّرت هذه الصّناعة بالأزمة الماليّة لسنة 2009 وأ شرفت شركة جنرال موتورس على الإفلاس لولا تدخّل الحكومة الفيديراليّة بضخّ مليارات الدولارات. وكنتيجة لهذه التّطوّرات تراجع نصيب الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى ما دون 10 % من الإنتاج العالمي للسّيّارات كما فقدت جنرال موتورس الصّدارة العالميّة لفائدة طويوطا اليابانيّة [14 و15].

3 – صمود صناعات الجيل الأول إزاء التراجع

تشمل صناعات الجيل الأوّل أساسا صناعتي الفولاذ والنسيج اللتين مثلتا النواة الأولى لحركة التصنيع.

أ – صناعة الفولاذ

تمثل صناعة الفولاذ أهمّ صناعة تعدينية بالولايات المتّحدة الأمريكية وقد شهدت هذه الصّناعة بين 1975 و1985 أ زمة حادة نتيجة المنافسة القويّ ة للبلدان الصّ ناعية الجديدة وارتفاع قيمة الدولار خلال تلك الفترة مما أدّى إلى تراجع الصادرات وتراجع عدد العمال من 500 ألف إلى أقل من 200 ألف عامل. وسعيا منها لحماية القطاع من الانهيار تدخّلت الحكومة الفيدرالية وفرضت نظام الحصص على واردات الفولاذ من اليابان ومن البلدان الصّ ناعية الجديدة كما سعت الشركات الصناعية المنتجة للفولاذ مثل يو أ س ستيUs Steel إلى

تأهيل مصانعها وغلق المصانع القديمة الكائنة بالأحواض الفحمية وتشييد مصانع جديدة على سواحل البحيرات الكبرى والساحل الأطلنطي [16] كما قامت بخفض الأ جور وتنويع نشاطها والانفتاح على رأس المال الأجنبي وخاصة منه الياباني. ونتيجة لهذه التحوّلات تمكّنت صناعة الفولاذ الأ مريكية من المحافظة على مكانة عالمية مرموقة بما أنها تحقق 6 % من الإنتاج العالمي وتحتل المرتبة العالمية الثالثة . ولكنّ ضخامة حاجات البلاد من الفولاذ جعلتها تستورد ثلث استهلاكها من اليابان والاتحاد الأوروبي والصين والبرازيل.

ب- صناعة النسيج

شهدت صناعة النسيج بدورها مسارا تراجعيا نتيجة منافسة المكسيك والأقطار الآ سيوية وخاصة منها الصّين الشعبية [17] ولم يصمد أمام المنافسة الأجنبية إلا صناعة النسيج الاصطناعي والملابس الجاهزة. وانجرّ عن هذه الأزمة فقدان القطاع لأكثر من 374000 موطن شغل من 2001 إلى 2004 أي ما يمثل أكثر من ثلث نشيطيه كما تراجع حجم الإنتاج ورحّلت عدّة شركات مصانعها من الشمال الشرقي الموطن التقليدي لصناعة النسيج إ لى مدن الجنوب وإ لى منطقة الحدود الأ مريكية المكسيكية حيث أقيمت **الماكيلادوراس*** لتستفيد من انخفاض كلفة اليد العاملة وتتمكّ ن من الصمود أ مام المنافسة الأ جنبية .وعلاوة على ذلك عمدت بعض الشّركات الكبرى إلى إعادة توطين بعض عمليات إنتاج الملابس التي تتطلب يدا عاملة كثيرة بالخارج وخاصة ببلدان جنوب شرق آ سيا مبقية على وظائف التقرير وتصميم النماذج بالولايات المتّحدة الأمريكية.

وكنتيجة لهذا التطور أضحت الولايات المتحدة الأمريكية مُوَرّدًا كبيرا للنّسيج خاصة من الصّين الشعبية. ونظرا لأ همية عجز الميزان التجاري الأ مريكي في مبادلات النسيج وللخسائر الكبيرة التي لحقت بصناعة النسيج الأمريكية تدخّلت الحكومة الفدراليّة في 2005 لتفرض على واردات النسيج من الصين الشعبية نظام الحصص مناقضة في ذلك مبدأ الاقتصاد الحرّ الذي تعتمده وتنادي به.

ج- الصّناعات الغذائية

على عكس صناعة النسيج حافظت الصّ ناعات الغذائية على مكانة متميّ زة في الاقتصاد الصّناعي الأ مريكي باعتبارها أ قل عرضة للمنافسة الأ جنبية من غيرها فهي تحقق حوالي 12 % من القيمة المضافة الصناعيّة كما تشغّل مليون ونصف نشيط (سنة 2004). ولئن تتميز هذه الصناعة بأهمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة فإ ن بعض الشركات كشركة كوكاكولا في مجال المشروبات الغازية وفيليب موريس في مجال صناعة السجائر ارتقت إلى مصاف الشركات العالمية [18].

تنتشرهذه الصّناعة بكامل المجال الأ مريكي وخاصة بمنطقة السهول الكبرى مستندة في ذلك إلى وفرة المنتجات الفلاحية. وبصفة عامة كان صمود صناعات الجيل الأوّل بالولايات المتحدة الأمريكية مكلفا ولم يمنع من تحوّل البلد إلى مورّد كبير للفولاذ والنسيج ممّا أسهم في تفاقم عجز الميزان التّجاري للمواد الصّناعية .

4- مناطق تركّز القوّة الصناعية الأمريكية

شهد المجال الصناعي الأمريكي تحوّلات عديدة أدّت إ لى تراجع وزن إقليم الشّمال الشرقي وبروز أقاليم صناعية جديدة نشيطة [19 و20].

أ- ثبات إقليم الشمال الشرقي أو الحزام الصناعي رغم التّراجع المسجّل

يضمّ إقليم الشمال الشرقي 19 ولاية تقع بين الساحل الأطلنطي والبحيرات الكبرى ويمثل تاريخيا أوّل إقليم صناعي بالولايات المتّحدة الأمريكية وتتركّز به صناعة الفولاذ (بتزبورغ ومدن البحيرات الكبرى) والنّسيج (منطقة إنكلترا الجديدة) والسيّ ارات (ديتروا). ولكن الحزام الصناعي شهد في السّ بعينات من القرن العشرين أزمة حادة نجمت عن تقادم صناعاته وعن المنافسة الأجنبية وخاصة منها اليابانية والأوروبية وقد أفضى ذلك إلى تسريح عدد كبير من العمال وترحيل قسم هام من صناعة النسيج إلى الحدود مع المكسيك وإغلاق مصانع عديدة للنسيج والفولاذ فانتشر البور الصّناعي وأطلق على حزام الشمال الشرقي "حزام الصدأ (rustbelt) ".

ولكن أ رباب الصناعة بالشمال الشرقي تمكّ نوا نسبيا من تجاوز هذه الأ زمة وذلك بإ عادة هيكلة صناعتي الفولاذ والسّ يارات بالانفتاح على رأ س المال الأ جنبي وخاصة منه الياباني وبإ عادة توطين بعض مصانع التعدين على السّاحل الأ طلنطي وسواحل البحيرات الكبرى كما استثمروا في صناعات المنتجات الفاخرة كالملابس والعطورات والسّاعات الثمينة والمجوهرات والطباعة وطوّروا الصّناعات الدقيقة ومنتجات التكنولوجيا العالية التي تتطلب يدا عاملة متخصّصة. ونتيجة لهذه التحوّلات ظهرت مناطق صناعية جديدة مختصّ ة في الصّ ناعات المتطوّ رة منها منطقة الطريق السّريعة 128 حول بوسطن واستعادت مدن الشمال

الشرقي حيويتها الصّناعيّة ممّا وفر موارد مالية إضافية مكّنت من تجديد بعض مراكز المدن كبسطن وشيكاغو. ولكن رغم هذه التحوّلات فقَدَ الشمال الشرقي من وزنه الصّناعي إ ذ تراجع نصيبه من الشغل الصّناعي من 55 % في بداية السبعينات إلى 42 % في بداية القرن الحالي ولكنّ ه يظل مع ذلك أول إ قليم صناعي بالولايات المتحدة الأمريكية.

ب – بروز إقليم حزام الشمس

يتكوّن حزام الشّمس من أقاليم طرفيّ ة تشمل فلوريدا وإ قليم الجنوب وولاية تكساس وكامل واجهة المحيط الهادي (ولايتي كاليفورنيا وواشنطن) وقد استفاد من عدّة عوامل محفزة لتطوير الصّناعة منها أزمة الشمال الشرقي وتوفر اليد العاملة ذات الكلفة المنخفضة التي يمثلها المهاجرون المكسيكيون ووفرة مصادر الطاقة بالتّ كساس. كما استفاد هذا الحزام من ظروف الحرب الباردة التي دفعت الحكومة الفدرالية إلى اعتماد سياسة اللاّ مركزية الصناعية ومن موقع كاليفورنيا في واجهة المحيط الهادي التي تميّزت بديناميّة تجاريّة كبيرة وبعلاقات تجاريّ ة كثيفة مع اليابان والصّين والبلدان الصّ ناعية الجديدة بشرق آ سيا وجنوب شرقها. ويضمّ حزام الشّمس صناعات متطوّرة كالصّ ناعة الجوفضائية بسياتل وصناعة المعلوماتية بسيليكون فالي بكاليفورنيا والصّ ناعة البتروكيميائية بالتكساس (هوستن) وصناعة النسيج التي نمت على الحدود الأمريكية – المكسيكية.. ونتيجة لهذا التطوّر نما الوزن الصّناعي لأ قاليم حزام الشمس إ ذ بلغ نصيبه 47 % من الإنتاج الصّناعي (16 % بالنسبة إلى واجهة المحيط الهادي و31 % بالنسبة إلى الجنوب).

III – فلاحة عصرية وقويّة

لا يتجاوز نصيب الفلاحة الأمريكية 1,5 % من الناتج الدّاخلي الخام (أي حوالي 215 مليار دولار سنة 2009) ولكنّها مع ذلك تمثل أحد أبرز مظاهر القوّ ة الاقتصادية للولايات المتحدة. ففضلا عن أنها تسهم بدرجة كبيرة في تنشيط القطاعين الصناعي والخدمي في نطاق المركب الصناعي الخدمي، تمكن الفلاحة الأمريكية من خلال ضخامة حجم إنتاجها وتناميه باطراد، البلاد من اكتساب قوّة تصديرية هائلة جعلتها البلدالوحيد في العالم الذي يمتلك السّلاح الأخضر.

1 – ضخامة الإنتاج الفلاحي

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية أولى المراتب العالمية [21] في إنتاج الحبوب فهي أوّل منتج عالمي للذّرة (بين 40 % و45 % من الإنتاج العالمي حسب السنوات) وهي من كبار منتجي القمح باعتبارها تحقق 10% من الإنتاج العالمي وكذلك بالنسبة إلى الشعير والأرز.

وتهيمن الولايات المتّحدة الأمريكية على منتجات زراعية صناعية أساسية كالصّوجا (توفّر بين 30 %و 40 % من الإنتاج العالمي) والقطن (المرتبة العالمية الثانية) واللّفت السكري والقصب السكري والتبغ... وهي كذلك من كبار منتجي الحبوب [22] والغلال والخضر باعتبارها ثاني منتج للقوارص ومنتج كبير للفواكه والبقول.

وتتجسّم القوة الإنتاجية للفلاحة الأ مريكية علاوة عن ذلك في قطاع اللّحوم [23] على اختلاف أنواعها وفي مجال الأ لبان ومشتقاتها، فهي تحقق بمفردها أ كثر من ربع الإ نتاج العالمي لِلـ حوم الدواجن وربع الإنتاج العالمي للـ حوم الحمراء مستندة في ذلك إلى الإ قبال الشديد للأ مريكيين على استهلاك هذه المواد. كما يمكّن قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك من تحقيق حوالي 4 % من الإنتاج العالمي.

2 – قدرة عالية على التصدير

مكّنت ضخامة الإنتاج الفلاحي الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق فوائض هامة في منتجات غذائية استراتيجية ممّا أتاح لها تبوء صدارة البلدان في تصدير المواد الغذائية. وتتجلّى هذه القوّة التصديرية من خلال السّيطرة على أسواق عالمية عديدة كسوق الذّرة : 61 % من الصّادرات العالمية والصّوجا : 47 % من الصادرات العالمية والقطن والقمح واللحوم. كما تتجلّ ى من خلال تحقيق الميزان التجاري الفلاحي الأ مريكي فوائض هامة فاقت 10 مليار دولار في بعض السنوات. والملاحظ أن هذه القوّة التصديرية تستند أيضا إلى قوة شركات التصدير الأمريكية وإلى الدور النّشيط للبورصات المتخصصة كبورصة شيكاغو التي تحدّد فيها أسعار الحبوب طبقا لمصالح المزارعين الأمريكيين. وقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية هذه القوة التصديرية للضغط على عدّة دول مورّدة وفرض شروطها ورعاية مصالحها الجغراسياسية لاسيما عندما يشتدّ الطلب وترتفع الأسعار.

3 – مجال فلاحي متحوّل

انتظم المجال الفلاحي الأمريكي لمدّ ة طويلة في شكل أحزمة متخصّ صة متناسبة مع معطيات المناخ والتضاريس وتتكوّ ن هذه الأ حزمة من حزام الأ لبان بالشمال وحزام القمح وحزام الذرة والصوجا بالسهول الكبرى وحزام القطن بالجنوب القديم ذو المناخ المداري. أمّا بالغرب فتسود تربية الماشية الممتدة بينما توفر جزر هواي المحاصيل المدارية.

ولكن هذا التنظيم التقليدي شهد تحوّلات جوهرية [24] بسبب الأزمات الاقتصادية والأضرار البيئية التي نجمت عن تعاطي زراعة أحادية المحصول كما نجمت هذه التحوّلات عن التوسّع المشهود في الري خاصة في المناطق الغربية وعن البحث العلمي الذي مكّن من تطوير المحاصيل المحوّرة جينيا والتي شهد نصيبها من المساحات الزراعية المخصصة لبعض المحاصيل كالذرة والصوجا نموّا سريعا جدا [25]. فالجنوب القديم لم يبق موطن القطن بل تحوّلت فلاحته وأ صبحت تقوم على تربية الدواجن وإ نتاج اللحوم البيضاء بكميات ضخمة (حزام الدواجن). وحول التجمّ عات الحضرية نمت فلاحة متخصّصة في إ نتاج الغلال والخضر لتلبية حاجات المدن المتنامية. أمّا بالغرب فقد توسعت زراعة القطن وأصبح الإقليم المنطقة الرئيسية لإنتاجه كما توسّعت الزراعات السّقوية بمناطق عديدة وخاصة بكاليفورنيا التي أضحت أول ولاية منتجة للخضر والغلال، وبالسهول الكبرى تعدّ دت ضيعات تسمين البقر(feed lots) التي تجمع آلاف الأبقار لإنتاج اللحوم...

4 – فلاحة مُكلفة

أفضى النّموذج الإ نتاجوي الذي تعتمده الفلاحة الأمريكية إ لى بروز مشاكل بيئية خطيرة تتعلق بتفاقم حدّة الانجراف في بعض المناطق كما أدى ذلك إلى تكدس فوائض الإنتاج وانخفاض أسعار المنتجات الفلاحية بنسبة 30 % بين 1984 و2002 وبالتالي استدانة المزارعين.

ولمجابهة هذا الوضع الصّعب تخلّت الدولة عن قانون 1996 والمعروف باسم قانون الحرية للمزارع الذي كان قد قلّص من حجم الدعم المالي للمزارع الأمريكي وتمّ تعوضه بالقانون الفلاحي لسنة 2002 [26] والذي زاد في دعم الفلاحة بتخصيص مبالغ مالية هامة لحماية الأ راضي الفلاحية وتمكين المزارعين من الحصول على مساعدات مالية مباشرة كما ضمن لهم مستوى أ دنى من الدخل وأ رسى نظاما مرجعيا للأ سعار في مستوى التصدير (دعم الصادرات الفلاحية) يمكنهم من الحصول على تعويضات مالية عندما تكون الأسعار العالمية دون السعر المرجعي.

تبدو هذه السّ ياسة الفلاحية مناقضة لمبادئ النظام الاقتصادي الرأ سمالي الأ مريكي وهي سياسة باهظة التكاليف إذ تقدّر كلفة الدّعم بـ 180 مليار دولار خلال العشرية 2002 - 2012، كما أنها سياسة تخدم مصالح المزارعين الكبار بالدرجة الأولى إذ يحصل 3 % فقط من المزارعين على 66 % من مبالغ الدّعم الجملية. وتعتبر هذه السياسة مصدر توتر في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي من ناحية وبلدان الجنوب من ناحية أ خرى باعتبار أنّ هذه السّ ياسة تخلق منافسة غير عادلة بين البلدان في السوق العالمية وتحرم بلدان الجنوب من مداخيل هامة وهي كذلك من بين الأسباب التي تعيق تقدّم المفاوضات التجارية حول تحرير مبادلات المنتجات الفلاحيّة في نطاق المنظمة العالمية للتجارة.

الخاتمة

تتجلى القوة الإنتاجية للولايات المتحدة الأمريكية في مجالات عديدة كالخدمات الراقية والصناعة الجوفضائية والحواسيب الكبيرة والبرمجيات والإ نتاج الفلاحي وخاصة منه الغذائي مما يمكنها من امتلاك قوّة تصديريّة وهي تستغل هذه القوّة وتوظفها لبسط نفوذها على العالم.